مر اقبة التجميع الاقتصادي

إن اخضاع عمليات التجميع الاقتصادي للمراقبة، يستلزم تحديد مفهومه **(أولا)**، وشروط مراقبته **(ثانيا)**، تم إلى آليات مراقبته **(ثالثا)**.

أولا: مفهوم التجميع الاقتصادي: لتحديد مفهوم التجميع الاقتصادي، سيتم التطرق إلى تعريفه وتحديد بواعثه، ثم إلى أنواع هذا التجميع.

أ- تعريف التجميع الاقتصادي: يعرف الفقه التجميع الاقتصادي، على أنه:" ظاهرة اقتصادية تتم بنمو حجم المؤسسات من جهة، وبانخفاض عدد المؤسسات التي تعمل في السوق من جهة أخرى ".

كما يعرف أيضا على أنه:" تكتل أو تجمع مؤسستين أو أكثر، ضمن تشكيلة قانونية معينة، بغية إحداث تغيير دائم في هيكلة السوق، مع فقدان كل المؤسسات المتجمعة لاستقلاليتها، تعزيزا للقوة الاقتصادية لمجموعها ".

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلم يعرف التجميع الاقتصادي، وإنما اكتفى بذكر الأشكال التي ترد عليها التجميعات الاقتصادية، وذلك طبقا لنص المادة 15 من الأمر رقم 03- 03 المتعلق بالمنافسة (المعدل والمتمم)، والتي تنص:" يتم التجميع في مفهوم هذا الأمر:

1 -اندمجت مؤسستان أو أكثر كانت مستقلة من قبل.

2 -حصل شخص أو عدة أشخاص طبيعيين له نفوذ على مؤسسة على الأقل أو حصلت مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق أخذ أسهم في رأسمال أو عن طريق شراء عنصر من أصول المؤسسة، أو بموجب عقد أو بأي وسيلة أخرى.

3 -أنشئت مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة".

وتضيف المادة 16 من نفس الأمر، المقصود بالمراقبة المذكورة في الفقرة 2 أعلاه، بأنها:" المراقبة الناتجة عن قانون العقود أو عن طرق أخرى، تعطي بصفة فردية أو جماعية حسب الظروف الواقعة إمكانية ممارسة النفوذ الأكيد والدائم على نشاط مؤسسة، لاسيما فيما يتعلق بما يأتي:

1 -حقوق الملكية أو حقوق الانتفاع، على ممتلكات مؤسسة أو جزء منها.

2 -حقوق أو عقود المؤسسة التي يترتب عليها النفوذ الأكيد على أجهزة المؤسسة من ناحية تشكيلها أو مداولاته أو قراراتها ".

ب- دو افع التجميع الاقتصادي: تكمن دوافع التجميع الاقتصادي، في:

-رغبة بعض مسيري المؤسسات الاقتصادية في زيادة سلطاتهم ومكانتهم.

-يعد التجميع وسيلة هامة لزيادة ربح أسواق السلع، فعن طريق الإدماج مثلا يتم التحول إلى مؤسسة رائدة في الصناعة، هذا وان الإدماج يزيد من نصيب الشركة في السوق، كما يؤدي إلى تخفيض الضرائب التي تدفعها المؤسسات المتجمعة، مقارنة بما كانت تدفعه من قبل التجميع .

-الزيادة المستمرة لنفقات البحث والتطور التكنولوجي، الأمر الذي يجعل مؤسسة واحدة غير قادرة على مواجهة كل متطلباتها، مما يستلزم الاندماج مع مؤسسة أخرى لتخفيف العبء على كاهلها.

-الرغبة في تحقيق الأرباح، وزيادة القوة الاقتصادية للمؤسسات المتجمعة وزيادة الإنتاج، دون التخفيض في الأسعار، واكتساب القدرة على الإنتاج بنفقات قليلة ...

وعليه ومهما كانت الدوافع التي تقف وراء التجميع الاقتصادي، فانه لا يمكن إغفال الآثار السلبية التي تتركها عمليات التجميع.

هذا ولا يجوز اعتبار التجميع مزية أو عيبا دائما، بل يختلف الحكم عليه بحسب الغاية التي يسعى إلى تحقيقها، وتكون العبرة فيه بالنتيجة التي ينتهي إليها، من حيث المزايا التي يعود بها على المساهمين والمستهلكين والاقتصاد الوطني، أو من حيث الأضرار التي يمكن أن يؤدي إليها، بحيث أن التجميع يكون محمودا ومستحسنا متى أسهم في رفع مستوى الحياة، وازدهار الاقتصاد الوطني، وزيادة الربح الذي يحصل عليه المساهمون عن تجميع أدوات الإنتاج، وتخفيض وسائله، وزيادة الإنتاجية، وخفض الأسعار وهنا يكون التجميع مرغوبا فيه، من جانب المساهمين والمستهلكين والسلطة العامة على السواء، أما إذا خرج التجميع بالسوق عن نشاطه الطبيعي، يخلق احتكار أو شبه احتكار في أحد المجالات الاقتصادية، فانه يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لجودة السلع وأسعارها وتدفقها، فضلا عن عرقلة ظهور واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل مؤشرا هاما ووحدات حيوية تستخدم في تغذية الاقتصاد الوطني وتحقيق توازنه، وفي هذه الحالة يسمح التجميع بسيطرة الشركات الكبيرة، كما قد يخولها ذلك نفوذا سياسيا زيادة على نفوذها الاقتصادي، الأمر الذي يزعج السلطات العامة، ويدفعها إلى التصدي للتجميع، باعتباره غير مرغوب فيه .

فالتجميع إذن يعد سلاحا ذو بعدين، بحيث ينطوي على مميزات وفوائد كبيرة، إلا أنه في الوقت ذاته ينطوي على مخاطر جمة، قد تؤدي إلى الاحتكار، والقضاء على المنافسة، والإضرار بمصالح المستهلك .

ج- أنواع التجميع الاقتصادي: يمكن تقسيم التجميع الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع: أفقي ورأسي وتنويعي.

1 -التجميع الأفقي: يحدث هذا النوع من التجميع، عندما تستحوذ شركة واحدة، على كل أو بعض أسهم أو ممتلكات شركة أو شركات أخرى، والتي تكون منافس مباشر في نفس المستوى، وفي نفس المنطقة الجغرافية .

وبالتالي يكون التجميع أفقيا، عندما تندمج شركات متنافسة تعمل في إنتاج نفس السلعة أو الخدمة. وغالبا ما يلجأ إلى هذا النوع من التجميعات بغرض التخلص من المنافسة بين الشركات المتنافسة، ويكون ذلك باندماجها معا، وهو ما يؤدي إلى زيادة رأسمال الشركة، والأيدي العاملة بها، ومن تم نصيبها في السوق وقوته الاحتكارية .

2 -التجميع الرأسي أو العمودي: التجميع الرأسي أو العمودي، هو اكتساب واستحواذ يحدث بين شركتين تعملان في مراحل متتالية أو متتابعة من الإنتاج في سلسلة التوزيع، أو هو ارتباط شركتين أو أكثر عن طريق تكامل مراحل مختلفة من عملية الإنتاج والتوزيع. ويحدث هذا التجميع عندما تتحد شركات تسعى وراء أغراض متكاملة مثل أن يقع بين الشركات التي تقوم بإنتاج منتوج في مراحل إنتاج مختلفة، وغالبا ما يلجأ إلى هذا الاندماج بغرض اكتفاء الشركة التجارية المستحوذة ذاتيا، بحيث تقوم بإنتاج سلعة ما، ابتداء من مادتها الأولية، حتى مرحلة التوزيع والتسويق .

3 -التجميع التنويعي أو المختلط: ويشمل هذا النوع من التجميع، مؤسسات تشارك في أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية .

ولذا فانه عبارة عن اتحاد واندماج شركتين أو أكثر، كانت قبل الاتحاد تعمل في خطوط تجارة مختلفة، أو عملت في أجزاء ومستويات مختلفة من الإنتاج، ولم يكن هناك علاقة تجارية فعلية بينهما، أي لا توجد علاقة وصلة اقتصادية بين الشركة الدامجة والشركة المدمجة .